مقومات التجارة المتوسطية لساحل ليبيا في العصر الإسلامي من القرن الثالث حتى التاسع الهجري قراءة في الموقع والأدوار

إمحمد الحسوني الحشاني (*)

قسم التاريخ / كلية التربية أبوعيسى/ جامعة الزاوية

Abstract:

Research Title: Mediterranean Commerce Potentials for Libya during Islamic EraReading in positioning and roles.

Research problem deals with the monograph of positioning of palaces and sea ports along Tripolitania and Cyrenaica such as **Ras Almakhbaz** which is a very profitable commerce place of salt for

(*) Email: a.alhashani@zu.edu.ly

Cyrenaica and Tripolitania Seaport which is the most well-known port in terms of commercial movement; exporting wool and oil and importing products such as, textiles and minerals. Also, Sirte and Leptis Magna and Berniq, Ajdabiya and Tolmeita in Cyrenaica and its role in establishing Mediterranean commerce especially with southern European cities as Venice, Genoa and Pisa as well as Sicily. These cities gained privileges for the safety of its merchants on Libyan land based on official decrees with Tripolitania masters during Islamic Era. This had a positive impact on people in Tripolitania as many merchants and capitalists emerged and helped in energizing monetary treatments between Tripolitania and Southern European cities, as result, they knew the Libyan Dinar as well as Cheques and Transfers in order to ease the movement of goods between banks of Mediterranean as Tunis, Bejaia and Alexandria. The Libyan seaports were very important commercial ports for ships travelling from the Southern Europe towards Alexandria and back. Those ships moor in Libyan seaports to avoid tensions in the Miditerranean, and then they restart their voyages after receiving the necessary aids of commercial movement for its crews as food and water, etc.

مقدمة :

يمثّل هذا البحث محاولة لدراسة أحد جوانب التاريخ الاقتصادي لليبيا من القرن الثالث حتى القرن التاسع الهجري، وهو المجال البحري، نظراً لما يمثله من أهمية تاريخية وحضارية، هادفا من ذلك إلى فهم أعمق لدور الاقتصاد كمحرك للتاريخ، وأحد العوامل المؤثرة في تطور المجتمعات، ومنها المجتمع الليبي الذي يعد من المناطق المهمة التي وجد بها النشاط المتوسطي، وبالتالي فإن تطور هذا النشاط في ليبيا في ظل الدولة الاسلامية ليس بأمر غريب،

فربما ورث سكان ليبيا كل مظاهر الحياة المادية لهذا الفن وطوروه في ظل ضوابط شرعية وسلطة رقابية ترعاها الدولة.

وقد خصصنا هذا البحث لدراسة مقومات التجارة المتوسطية لساحل ليبيا في الفترة التاريخية المناطة بالبحث من خلال قراءتنا لمواقع الاستحكامات الساحلية وأدوارها في منطقة تعد من المناطق المهمة للدولة خلال الفترة التاريخية المناطة بالبحث (ليبيا)، وفي فترة زمنية تاريخية تعد هي الأخرى من أهم فترات التاريخ التي نبه الكثير من الدارسين بأهمية تركيز الدراسات حولها لأنها مازالت تلقي بظلالها على الكثير من الاشكاليات المتعلقة بعلاقاتها بين ضفتي البحر المتوسط صعوداً وهبوطاً.

وموضوع ليبيا والبحر لم يحظ باهتمام المؤرخين في الماضي، والذين تصدوا للبحث فيه وتقديم أراء واستنتاجات الاوربيون وإن كانوا قلة، بل الأسوأ من ذلك أنها إشارات عرضية ظلت ضمن سياقات تاريخية رهينة للأغراض السياسية/الاستعمارية والتوجهات الايدلوجية

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على مقومات التجارة المتوسطية، والتعرف على مواقع ساحل ليبيا ومصادر قوتها ودورها في دعم النشاط التجاري، وتقديم الخدمات المتمثلة في مسار الحركة التجارية المتوسطية لأرباب المال والتجارة.

أما عن أهداف البحث وغاياته فهي تهدف بالدرجة الاولي الي تتبع وحصر مقومات ساحل ليبيا ودوره في حركة التجارة المتوسطية، والسبل والأساليب التي اتبعها العاملون في هذا الميدان، والتي حققوا من خلالها نجاحهم، ومن بين الأهداف كذلك إبراز الآثار التي خلفها التجار من خلال نشاطهم وعملهم على الصعيد الفكري والمهني، وإبراز الوجه الحضاري الذي قدموه من خلال تفننهم في أداء معاملاتهم التي نافسوا فيها نظرائهم من التجار الأجانب، والتعريف بها لأنها أغنت حضارتنا العربية بالشيء الكثير، كما أنها تبين لنا جانب التطور الحاصل في بنية

الحياة للمجتمع العربي الإسلامي والأسباب الكامنة فيه فضلاً عن كونها اتجاها متمماً للدراسات التاريخية الأخرى التي تلتقي جميعاً في إبراز معالم حضارتنا العربية الإسلامية.

وينطلق البحث من فرضية مفادها: للمواقع الساحلية لليبيا دور في تنشيط الحركة التجارية المتوسطية، والتساؤل الرئيس الذي يطرحه البحث هل كان للمواقع دور في قيام التجارة المتوسطية فقط، أم انه كان لهذه التجارة مقومات مصاحبة لها.؟

إن قلة المصادر وقصورها عن تقصي الوقائع، لم تترك لنا من المعلومات ما يساعدنا على الوصول الى التاريخ الكمي والإحصائي فيما يخص دراسة مقومات التجارة المتوسطية لساحل ليبيا خلال الفترة التاريخية المناطة بالبحث، مع ذلك، فهذا الامر لا يبرر إن نتراجع عن دراسة الموضوع، إذ يجب علينا جمع المعلومات المتوفرة بخصوصها، ونحاول الخروج منها بلوحة تركيبية عن علاقة ليبيا بالبحر عبر التاريخ، ونطمح من خلالها الى أخذ صورة عن الاقتصاد الليبي في ذلك العصر، ولست أدعي في هذا العرض الوجيز أنني سأقوم بمعالجة هذا الموضوع في شموليته، وإنما سأقتصر على أمثلة محدودة من المواقع ودورها العمراني والزراعي على الساحل الليبي، واضعا كامل اهتمامي عند أهمية طرابلس في التجارة المتوسطية باعتبارها مركز الثقل في علاقتها بمدن البحر المتوسط الأخرى، كما مثلت موقعاً بحرياً استقطب التجار من كل حدب وصوب، في محاولة منا للوصول إلى جزء من الحقيقة التاريخية لكي لا نقول كل الحقيقة، خلال الحقبة التاريخية التي مازالت تطرح علينا عدة مشاكل، وأعني بها الفترة التاريخية المناطة بالبحث.

اعتمدنا في معالجتنا للإشكالية المطروحة على المنهج التاريخي الوصفي والاستقرائي الذي يفرض نفسه في مثل هذه الدراسات، والذي يفسر الأحداث ويناقشها وفق رؤية علمية موضوعية، وذلك باستنباط معلوماتنا البحثية من خلال النصوص والاشارات، وسرد الآراء، وفقا

للمعطيات المتوفرة في متون الاصول التاريخية والجغرافية، فضلا عن بعض كتب المستشرقين والمراجع والدراسات، ولكيلا اطيل انتقل إلى جزئيات هذا البحث، وهي:

أولاً- جغرافية الساحل الليبي:

قبل الحديث عن هذه الجزئية أود التوقف عند توطئة أريد أن تكون مدخلاً للتعرف على جغرافية ساحل ليبيا، حيث كان المسلمون لعهد الدولة الإسلاميّة قد غلبوا على هذا البحر من جميع جوانبه، حتى إذا أدرك الدولةَ الأموية والعُبيدية الفشلُ والوهنُ، وطرقها الاعتلالُ، مدَّ النصارى أيديَهم إلى جزائر البحر الشرقية.

وقد علَّق بيكار على ذلك بقوله: (إلى أي مدى كان هذا العالِمُ العربيُّ، يعتبر السيطرة على المتوسط كقضيَّةٍ أساسيّةٍ في المواجهة بين بلاد الإسلام وبلاد المسيحيّة). [1] وبالتالي التركيز من طرفي الصراع على الأهميّة الاستراتيجيّة لهذا المسطّح والمدى المائي المتوسِّطي مهمةً تحديد هذه العلاقة.

في تعليله للروابط التي كانت قائمة بين أهل بلاد المغرب والمتوسط، فضلاً عن الأطلسي، رأى بيكار أن لوائح الطرق البحرية والمراسي، ووصف الموانئ والبنى التحتية البحرية، وإحصاء نُظُم الدفاعات الساحلية مع بيانٍ لمواقع الرباطات، هي المؤشرات الرئيسية لروابط أهل بلاد المغرب بالمتوسط والأطلسي. [2] وفي ذلك إضاءةٌ محترِفةٌ على أهم الأثار الثقافيّة والماديّة التي نجمت عن تلك الروابط والعلاقات.

في المقارنة بين سياسة الأمويين البحرية وسياسة العباسيين أشار المؤرخ بيكار إلى أن البحر لا يظهر «أبداً في المراجع الرسمية وكأنه ميدانُ حرب لدولة الخلافة» وأن الغرض الرئيسي من الجهاد العباسي «لم يعد الاستيلاءُ على «دار الحرب»، وإنما إرساءُ سلطةِ وشرعيَّةِ قائدِ جماعةِ المسلمين». [3] وبالتالي وجدوا أنفسهم ملزمين بسياسة بحرية تقوم على تدعيم

الدفاعات الساحلية، ومنها في سواحل بلاد المغرب، وساحل ليبيا جزءاً من هذه الاستراتيجية الجيوسياسية.

ولهذا، فإن هذه الجزئية المخصصة لجغرافية السواحل الليبية في الفترة المناطة بالبحث، تفتتح العمل الذي أفردناه لمقومات التجارة المتوسطية خلال الفترة المناطة بالبحث، وهي وليدة قناعة أصبحت راسخة لدينا، وهي ضرورة الإسراع بإنجاز خرائط تهم مختلف مجالات الحضارة العربية الإسلامية، بداية بالتاريخ المحلي، حيث عرفت تطورات هامة تجعلنا نعكف على حصرها في السواحل البحرية لليبيا، والتي لعبت تموقعاتها دوراً هاماً في تشكل البيئة الاقتصادية، التي ترعرع فيها تجار هذا العصر، وبالتالي ستكون بداية استقرائنا التاريخي والأثري في الجهة الغربية من مدينة طرابلس.

1 – الساحل الغربي لطرابلس:

يمتد هذا الساحل من قرب مدينة طرابلس الى ما بعد مدينة زوارة بقليل، حيث كان قصر صالح متصلاً بلسان أرض معروف باسمه في الفترة التاريخية المناطة بالبحث، كما أشتهر في ذات الزمن برأس المخبز، فقد كان يعد مرفأً متميزاً يقع قريباً من سبخة للملح ترسو فيه مراكب النصارى، لشراء ما اجتهد أهله في استخراجه من الطبقة السابعة في ترابه، وبيعه بأثمان مرتفعة، لجودته وتعدد منافعه عند أهل البحر.[4] اندثر ذكره في غرب طرابلس خلال العصر الحديث، ليحل بديلاً له قصر بوكماش كنقطة حدودية.[5] والى الشرق منه تتحدث المصادر عن موقع زوارة المنقسمة الى زوارة الكبرى، حيث يذكر خلال هذه الفترة التاريخية قصر كوطين.[6] مازالت بقايا حجارته إلى اليوم، وزوارة الصغرى، يبدو لي أن تسميتها باسم:((وطن المرابطين)، لها دلالاتها كرمز للاحتراس من العدو القادم من البحر، فقد كانت قرية ساحلية محاطة بسور، ذات نخل، اشتغل أهلها في استخراج مواد البناء اللازمة للعمارة بمدينة طرابلس، وفي التجارة مع

سفن المدن الإيطالية والاسبانية الراسية براس المخبز لحمل الملح، والتي كانت عرضة لهجمات القراصنة من حين لأخر، مما يعني ذلك من دمار وتخريب لعمارة هذا الموقع، ومع ذلك تصدت زوارة التي يوجد بها مقدم لهذه الاعتداءات.[7] ومن ثم لا يخلو هذا الموقع من اذبيات المرابطة المتوسطية آنذاك.

وزدر: قصر ساحلي محاذي لزوارة الصغرى، تبلت احواله منذ القرن الثامن الهجري، فصار إثر بعد عين، بعد ان أصبح هدفاً لغارت مراكب القراصنة التي ترسو به لاقتناء الرقيق، حتى أن القوافل أصبحت تتحاشى المرور به.[8] و(كوطين) قرية أضخم من الأولى وأكبر غابة، وفي أهلها شجاعة موصوفة وعزة نفس، والجملة الأخيرة ذاتها التي وصف بها التيجاني ساكني قصر زياد، مما يعزز رأينا في كونها موقع للمرابطة، ومن جملة المواقع التي ذكرها الادريسي شرق كوطين، لا يذكر التيجاني إلا قصر (بني ولول) الذي انتهى بدوره، ومحي رسمه.[9]

حصن تليل: من الحصون التي تقع على تلة مشرفة على البحر، وقد كان محاطاً بعدة منازل للنكارة، (نسبة لفرقة من فرق المذهب الأباضي في طرابلس خلال القرن الثاني الهجري)، وفي اسفله سواني ومزارع سقوية.[10]

زواغة: اسم لقبيلة محلية أباضية نازلة بصبراتة، منذ القرن الرابع الهجري، أصبحت القرية التي أقيمت قرب خرائب صبراته، والمسماة في الخرائط القديمة باسم:(طرابلس القديمة)، لاتبعد عن البحر سوى ميلً ونصف، وكانت مزودة بميناء مبني بالصخر، وبحصن يحتمي به متساكنوها أثناء غارات القراصنة الأوروبيين، الذين يقبلون في أوقات السلم على اقتناء الخنازير، بلغ عدد سكانها نهاية العصر الإسلامي خمسمائة نسمة، حيث أطلق اسمها على موقع لصيد أسماك، (التن)، المعروف باسم مرسى زواغة.[11]

ومن هنالك حتى طرابلس تتعاقب المواقع الساحلية الواحد قرب الأخر حافظت على مسمياتها التاريخية الى الوقت الحاضر، وهي: صرمان الصابرية الزاوية قرقوزة، الماية وزنزور، (جنزور الحالية) حيث كانت مواقع للمرابطة المتوسطية.

وحسب التيجاني كانت صرمان موقعاً محصناً يحيط به غابة زيتون وبها قصر كبير يأوي إليه أهلها، وقد حف به حفير متسع في أسفل الحفير دور كثيرة لا تسكن إلا في وقت السلم، فاذا خافوا دخلوا الحصن. (12)

زاوية أولاد سهيل: ازدادت أهمية هذا الموقع بعد قدوم العرب من بني هلال وسليم، فاتخذها البدو موطناً لاستقرارهم، فأولاد سهيل هذا ينتسبون الى عمور بن وشاح، أخو الجواري (جارية بن حميد) والمحاميد (محمود بن طوق)، استماتوا في الذود عن رباطهم حتى القرن السابع الهجري، حيث صار فيهم الضعف فاحتموا في مطلع القرن الثامن الهجري بقوة الجواري، وهو ما يفسر اتجاه بعض أفرادهم الى إقامة زاوية للعلم والتوطن فيها

كتب التيجاني ما يلي: (هي رابطة حصينة حف بها شجر كثير من التين والرمان والخوخ وغير ذلك...، وسهيل صاحب هذه الزاوية رجل يعرف بأبي عيسى، يذكر عنه صلاح واعتناء واستضافة كل من كان يرد عليه توفي عام ثلاثة وسبعين وستمائه، وخلفه في إقامة رسم هذه الزاوية أبناؤه وهم أناس صلحاء سكنوا تلك الزاوية رحمة للمجتازين بهم، فانهم يرفدونهم بما يحتاجون اليه من زاد وغيره، ويرجعون إليهم ما استلبته العرب، والذبابيون يرعون لهم حق رباطهم). (13) وفضلاً عن مقومات هذا الموقع البحري الهام، فقد تحول الى مركز لتعليم البدو الكتابة والقراءة، حتى حبس عليها عدد كبير من الكتب.

على أن دور هذه الزاوية الاجتماعي والثقافي والأمني لم يكن ممكننا ما لم تتوفر القاعدة المادية له، المتمثلة في مدى الفاعلية الزراعية لهذا الموقع المتوسطي، فهو وحدة زراعية

قادرة على تمويل افرادها في الأوقات المضطربة، تبدو أنموذجاً للتعمير في غرب طرابلس يقل وجوده، فهي رابطة حصينة يحف بها شجر كثير من التين والرمان والخوخ وغير ذلك، ولها أرض متسعة تعرف بالصابرية.

فقد تولى هذا الموقع استغلال الأراضي الشاسعة للصابرية، والصابرية الحالية تقع بمحاذة أبي عيسى في الجهة الشرقية، وقاموا بأحيائها وتعميرها ابتداءاً من القرن السابع الهجري، ويبدو ان التسمية هذه ترجع الى القرن الرابع الهجري اذ ذكر القاضي النعمان، ميلاد المهدية وشبان الصابرية. [14] كما أشار البكري الى بني السابري، موقع غرب طرابلس، على مسيرة ثلاثة أيام.[15]

اما عن تاريخ هذه الملكية الكبيرة، فهي على ما يبدو قديمة، وأن اختلف في أصل الكلمة، تتجدر منذ القرن الثاني الميلادي. [16]

وبالتالي فان الصابرية في كلتا الحالتين ضيعة شاسعة، وملكية خاصة لإنتاج الزيتون، ارتبطت حركتها التجارية بالسوق الرومانية في العصر القديم، وظلت محافظة على وحدتها الجغرافية التي بقت نشطه في العصر الإسلامي، على الرغم من قلة معلوماتنا حول كيفية استغلالها في القرن السابع الهجري، إلا أننا نستطيع القول باستحواذ رباط الشيخ أبي عيسى على المجال الممتد بين زوارة وزواغة وخارجة، بدليل امتلاك أحد طلاب أولاد أبي سهيل لمساحة من الأرض عمل على تعميرها واستصلاحها، حتى أصبحت سواني خلف الله، قرب مدينة قديمة أخرى اندثرت، كانت تسمى تجغت.

والملاحظة الأخيرة تشير الى أن هذا الموقع الجغرافي في مدينة قديمة، قد أخذت على عاتقها مهمة إحياء الأرض وإعادة تعميرها، وتوطين البدو هناك، فكانوا قوة إضافية لساكنيها، فاكتسبوا بوجودهم سلطة حقيقية.

زاوية أولاد سنان: وهي موقع أخر ارتبط بحركة البدو وقوتهم في فرض الأمر الواقع، تقع غرب مدينة طرابلس، وهو أكثر أهمية من سابقتها، من حيث العمارة وعدد الرجال، والأراضي المملكة لها، فازدادت حركة هذا الموقع بإقامة سوق للقبائل المجاورة ومركزً لحركتهم، هذه الحركة القوية التي أبانت عن نفسها زمن رئيسهم عبد الله بن ذباب بن ابي العز بن صابر بن عسكر بن حميد بن جارية الذي فرض سطوته على القبائل المحاذية له. [17] وبالتالي لم يكن الموقع هذا بسبب ضعف ساكنيها من الذي سبقه، بل على العكس دفعت قوة هذه القبيلة بهذا الى المزيد من التقدم والارتكاز.

ويلي هذا الموقع الهام في جغرافية هذا الساحل، أثار قديمة تشير الى قرية (قرقوزة)، وبمقربة منها: (قبيلة المايـة)، إذ يشبه تخطيطها تخطيط قصور المنستير وبرشانة، فهي عبارة عن قصور متفرقة. [18]

زنزور: (جنزور الحالية)، كانت تمثل المجال الجغرافي الفاصل بين طرابلس وقبيلة الجواري، وهي غابة كبيرة من الزيتون الكبير، من الغرس القديم، تحيط بهذا الموقع بمسافة طولها خمسة أميال ويصل عرضها الى نصف ذلك، وقد كانت قصور زنزور النمط الأساسي لسكنى الفلاحين بها، وأهمها القصر القديم الذي تشرف عليه قوة قبيلة هوارة، في حين وفرت قبيلة الجواري الحماية في الزاوية لسوقهم،

يبدو لي أن هذه العلاقة قريبة الشبه بالعلاقات التي كانت سائدة بين الساحل والقيروان منذ العهد الأغلبي، فقد كانت هذه المزارع ملكاً لأهل طرابلس ويشرفون على إدارتها، غير أن اندلاع حركة بني غانية الميورقيين في نهاية القرن السادس الهجري، قلصت سلطات هذا الموقع، فزهد المالكون من الحضر في أراضي زنزور، فباعوها لبني مجريس من هوارة. [19]

وبالتالي أصبح هناك ملاك جدد تمركزوا في القصر القديم كان متسع البناء، اختط بالقرب من المسجد الجامع الذي بناه عمرو بن العاص زمن الفتح، لم يبق منه في القرن السابع الهجري إلا سوره المحيط به، وهم يعظمون أمره، يقولون إن فناء ما بقي منه يؤذن بخراب المكان وفناء أهله، الذي كان يقام بجانبه سوق الجمعة وهي سوق نافقة ضخمة يتبايع فيها التجار من المناطق المجاورة، تشرف عليه قوة من قبيلة هوارة، فيما تحمي قوة أخرى من قبيلة الجواري سوق الزاوية أيضاً، وعلى ساحل البحر ذكر لنا التيجاني قبر أبي محمد عبدالجليل الحكيمي، منزله بجوار مسجده الذي انفرد فيه لوحده دون غيره من بني جنسه، وهذا المسجد من المحارس القديمة البناء المفرطة الحصانة، وإنما أضيف إليه لسكناه وبنائه الى جانبه، وعلى مسافة قريبة منه في الجهة الغربية على الساحل يقع مسجد يعرف بمسجد (بسيقاطة)، وغيره من المساجد الكثير على طول هذا الساحل كانت مساكن للصالحين قديماً وحديثاً مشهودة، والناس يزورونها للتبرك بها، وإنها لمن أحسن المساكن لمن يريذ الانفراد لعبادة ربه، والساكن بها يجمع بين الاحتراس ومجانبة الناس، وأكثرها من مباني بني الأغلب مبتني المحارس من الإسكندرية الى جادة سبتة.[20]

على الرغم من أن هذا الموقع الجغرافي بقصوره الكثيرة قد شكل الحد الفاصل بين القبائل البدوية والمدينة، إلا أن ذلك لم يكن ثابتاً، فقد نجحت قوة الجواري في بسط سيطرتها على هذا المجال الزراعي المهم، وبموجب طهير منحه السلطان الحفصي، لشيخ الجواري (مرغم بن صابر)، سنة 676هـ، مما أحدث تحولات في علاقات العمل والملكية ابتداءاً من هذا التاريخ لصالح الطرف الأقوى الجواري، وأصبحت بني مجريس بقبائلها من القياد وبنو سلام وبنو حسين والخطابيون والإبراهيميون وبنو رزق وبنو مدنين تابعين لغيرهم، موزعين بين المراغمة من الجواري حسب رتبهم، لكل مالك منهم جماعة يجبيها ويحميها، وليس مستبعد بيعهم، ولم يعودوا في الحقيقة ملاكاً لشيء، بل صاروا عمالاً بالأجرة للسادة الجدد من العرب ناصحون، واسم الملكية لهم هو النصح في الخدمة.[21]

2 – ساحل مدينة طرابلس:

مدينة طرابلس تقع هذه المدينة القديمة على ساحل البحر، على الطريق الرابط بين المشرق والمغرب، وقد ظلت طيلة العصر الإسلامي مدينة حصينة ذات شان.

مثلت مدينة طرابلس آخر مدينة كبرى في إفريقية الشرقية. [22] وكانت في الوقت نفسه مرحلة للمسافرين عن طريق البر، ومحطة لتوقف السفن التي كانت تقطع المسافة الطويلة بين شرق البحر المتوسط وغربه الإسلاميين، وقد احتفظت بتخطيطها الهندسي الذي يرجع إلى العصور القديمة، رغم التحويرات الكبيرة التي أدخلها عليها المسلمون، فقد حافظ حكامها الجدد على القوس المقام تكريماً للإمبراطور مارك أورال، سنة 132هـ، من قبل بعض فقهاء الدين. [23] ويحيط بالمدينة سور يحرص أهله على ترميمه، وهو ما يفسر جودة استحكاماتها، وقد جدد بناؤه بعد أن هدمه عمرو بن العاص إبان الفتوحات الإسلامية لليبيا، أمير إفريقية عبد الرحمن بن حبيب الفهري سنة 132هـ، في حين بنى سورها البحري هرثمة بن اعين، على يد زكريا بن قادم سنة 180هـ.

ارتبطت المدينة بنواحيها منذ العهد الأغلبي، بواسطة الأبواب التالية: باب زناتة من الغرب، وباب هوارة وباب عبد الله من الجنوب الشرقي، وباب البحر والباب الأخضر من جهة البحر، وظلت هذه التسميات متداولة حتى القرن التاسع الهجري، أضيف إليه الحديث عن اسم الباب الجديد، فيما أصبح باب عبد الله يسمى باب الستارة، لوجود ستارة أمام الأسوار في عهد أبي محمد عبد الواحد الحفصي سنة 614هـ [24]

كما أحيط السور في مطلع القرن الثامن الهجري، بخندق متسع يصل الى البحر من جانبي المدينة، وقد تواصل وجوده إلى نهاية الفترة التاريخية المناطة بالبحث.

ومن المعالم العسكرية الأخرى بالمدينة، المنارة والقصبة الموجودة من ناحية البحر، والتي تعرضت للإهمال في القرن الثامن الهجري، ثم تغيرت جزئياً في عهد الاحتلال الاسباني.[25]

اما المدينة نفسها فقد عرفت تطوراً شبيهاً بدمشق، إذ إنها حافظت إلى حدود القرن الثامن الهجري، على تخطيطها القديم، حيث ان التيجاني قال: إن الماضي يمضي بها مضي الرخ، على أن طبيعة العمارة ووظيفتها تغيرت، إذ برزت معالم جديدة، منها المسجد الجامع ذو المنارة المستديرة الذي بناه الفاطميون، والمصلى المحدث في العهد الحفصي في الجنوب الشرقي، والمدارس مثل: (المدرسة المستنصرية، ومدرسة ابن ثابت)، والحمامات وغيرها.

وأشادت المصادر الجغرافية بحصون المدينة وقصورها المخصصة للمرابطة والاحتراس على ساحل البحر، وفي خارج البلد محارس قديمة ومساجد كثيرة مشهورة بالفضل فكانت مزارات للبركة، وفي داخلها رباطات كثيرة يأوي اليها الصالحون أعمرها وأشهرها مسجد الشعاب، وهذا الموقع منسوب لأبي محمد عبدالله الطرابلسي (ت240هـ)، ذكر التيجاني إنه كان نجاراً، ونسب المسجد المذكور إليه لأنه هو الذي أتم بناءه، ولزم السكنى به، وكان بعض أهل طرابلس قبله قد ابتدأوا بنائه ثم توقفوا عنه، ...، ومثلما هو الحال لأكثرية المرابطين قيل عن الشعاب إن الخضر عليه السلام كان يزوره ويخابره وإنما راء مجتمعين في المسجد المذكور، وسمع الشعاب يوماً بكاء امرأة عند باب مسجده فسألها عن سبب بكائها، فأخبرته إن لها ولداً أسره عدو الدين، وسألته الدعاء بخلاصه فدعاء له، وامنت المرأة على دعائه، ثم انصرفت إلى بيتها، فأصبح ولدها في الطرق يسأل عن دار أمه، فسئل فأخبر بفراره من البحر وسلامته.[26]

وعمل كحارس في هذا الموقع البحري يونس بن أبي النجم المؤدب الأطرابلسي، والقائم بمهمة العبادة فيه، (ت305هـ)، وكان مستجاب الدعوة. [27] إذ يفهم من هذه الرواية أن المسجد كان حصناً للاحتراس والمراقبة.

ومن محارس طرابلس أيضاً مسجد خطاب، وكذلك بخارج المدينة في الجهة الشرقية على ساحل البحر، وينسب للشيخ خطاب البرقي، وكان ذو كرامات، لاسيما في شان المراثي، ظهرت له في ذلك عجائب، وكان يحكي في النوم بجميع ما يكون في الصحوة قبل حدوثه. [28] وعمل به ايضاً (مفرج بن بياضة)، وكان رجلاً صالحاً من أهل جزئرة تونس المعروفة بياشو، (الوطن القبلي). [29] وكذلك مسجد الجدة لأن احدى جدات بني الأغلب قد بنته، وهكذا كان يعرف في القديم، ثم عرف بمسجد (البارزي) لسكنى أبي الحسن البارزي به، وهو خارج طرابلس من جهة جوفها مشرف على المقابر، وعمل كحارس به أيضاً (أبوعثمان بن خلفون الحساني)، المعروف بالمستجاب، وأصله من قصور حسان قرب سرت، كان زاهداً فاضلاً منقطعاً إلى الله سبحانه، وظهرت بركته فعرف بالمستجاب. [30]

ومن قصور الحراسة التابعة لطرابلس يحدثنا ابن حوقل: على قصر ابن كهو، ربما كان موقعاً للمرابطة والحراسة. [31]

ونظراً لبعدها عن مركز حكم الحفصيين، وتعرضها لمخاطر القرصنة، فقد توطدت فيها سلطة محلية، ساهمت فيها العامة بدور فاعل، حيث يشير إلى ذلك التيجاني قائلاً: (جميع الخواص من هذه البلدة مقهورون تحت حكم العوام منهم، لبعد بلدهم عن الحاضرة وانقطاعهم عن الأوامر). [32]

ولسنا بحاجة كبيرة هنا للحديث عن التطورات السياسية لمدينة طرابلس، الوافرة بالأحداث، فإن أسرة محمد بن ثابت، قد تملكت حكم البلاد بين سنتي 724 – 793هـ/، تاريخ

استيلاء أبي فارس عبدالعزئز على المدينة، وفي عهد عمرو بن عثمان توسع الحفصيون بمد سلطتهم على باقي أطراف المدينة، حتى ناحية تاورغا. (33)

والجملة الأخيرة تقودنا للحديث عن المجالات الزراعية التابعة لمدينة طرابلس، فقد أحاط بالمدينة غابات من النخيل، وبساتين مزودة بجوابي ومواجل، واشجار التين والرمان والزعفران، ولمسافة نصف ميل تقع ضياع المنشية الكثيرة، في وسط عين ماء عذبة، إذ كانت هذه الغابة متصلة إلى حد الجبل بأنواع الفواكه، على تنوعها، وكثرة أصنافها، كان ذلك قبيل تخريب البدو لها. (34)

وقد ارجع الإدريسي خراب بواديها إلى الانتشار الهلالي ثم السليمي، حيث أصبحت ميداناً لسيادة قبيلتي ذباب وعوف، قبل انتقال هذه الأخيرة الى وسط إفريقية.

ويبدو أن أحد بطون هوارة، وهم بنو مجريس قد تمكنت حينئذ، وإلى حدود سنة 676هـ، من السيطرة على ضاحية طرابلس، وقد تمركز افرادها في زنزور متخذين منها سوقاً ومقراً، وكانت لهم قوة واشتداد بموطنهم هذا، ومنعة من العرب، فلم يكن أحد من العرب يلج ضياعهم أو يتجاوز شجرة واحدة إلا بأمر من سلطتهم، وكان بها آنذاك اجناد موسومون في ديوان العطاء كلهم من أهلها، وقد أصبحوا هنالك جند لمن يلي طرابلس، ورسم لهم عطاء يقبضونه من خراج طرابلس، فكانوا يذيقون الأعراب شراً. (35)

غير أن هذا الوضع قد تغير بعد سنة 676هـ، وذلك بتمكن زعيم قبيلة الجواري، مرغم بن صابر من الانتصار على قوة المجارسة الهواريين، وانتزاع ملكية زنزور من قبضتهم، بعد أن أخرج لهم تفويض سلطاني بحيازتها.

وعقب ذلك الحادث تعرضت المدينة لأزمات صعبة، حتى أن العبدري وصفها بالفقر والجدب، واستيلاء النصارى القادمين من البحر عليها، وقد ظلت ضواحيها يسودها عدم

الاستقرار في القرن الموالي، بدليل أن ابن بطوطة، قد احتاج إلى حراسة من مائة فارس لاجتياز الطريق. [36]

3 – الساحل الشرقي لطرابلس:

تبقى المواقع الساحلية في شرق مدينة طرابلس، لا تختلف كثيراً عن سابقتها من المواقع الأنفة الذكر من حيث اقترابها وبعدها عن البحر، مما يؤحي لنا بوجود علاقة ضمنية بينها وبين البحر، بالرغم من كثرة المراسي والقصور، ومنها:

تاجورة: لا يبعد هذا الموقع عن البحر سوى ثلاثة اميال، وكان محاطاً بجدار من التراب، تكمن قوته الخشب، المعد لبيعها في مدينة طرابلس.

امسلاته: يضم هذا الموقع العديد من القرى والقصور العامرة، تتوغل حتى قصر بني حسن في الشمال، بها أراضي جيدة لمنتجات النخيل، وزيت الزيتون التي كانت تمثل مصادر قوتها آنذاك، كان يتولى سلطتها رئيس يشرف على عدد كبير من الفرسان، (5000الاف)، وقد كانت قبائل هوارة بهذه الموقع ابتداءَ من لبدة إلى خفارة ذباب.

لبدة: موقع معروف ومشهور في القديم، تقلص وضعه الاستراتيجي والديمغرافي في العصر الإسلامي، وقد اقتسمتها قبائل بني هلال، لم يبق منها في زمن الإدريسي إلا قصران كبيران، وعمرتها قوم من هوارة، وله على ساحل البحر قصر به صناعات وسوق عامرة، ومن هذا الموقع إلى قصر بني حسن سبعة عشر ميلاً حيث يقع مرسى باكروا على مسافة ميلاً واحداً، وهو مرسى حسن مجمي من كل الرياح.

زليطن: يبدو أن بزليتن الوارد ذكرها في كتاب ابن حوقل، هي تصحيف لبصليتن، وهي بطن من نفزاوة، وزليطن لا يعدو أن يكون جذورها متصلة بهذه القبيلة، فقد كانت بها قصور عديدة، وقرية ساحلية كبيرة، له شهرة في انتاج التمور والزيت والزعفران، مما منحه تجارة رابحة

مع الإسكندرية وصقلية وبقية المدن الايطالية، لاسيما تجارة الرقيق المجلوبين من السودان الأوسط.

مصراته: موقع ذو شهرة كبيرة طوال الفترة التاريخية المناطة بالبحث لكثرة قصوره وقراه الريفية، ازدهرت عمارته في القرن السابع الهجري، ارتبط أهله بالتجارة مع الإسكندرية لاسيما تجارة الخيل، كما كانوا وسطاء لتجارة المرور بين بلاد السودان والبندقية، على الرغم من ان نسبهم ينتهي إلى قبيلة هوارة، إلا أنهم وقعوا تحت سلطة قبيلة (ذباب).

وأشهر قصورها إبان هذا العصر، قصر أحمد، حيث تنتهي حدود إفريقية حسب الجغرافي ابن سعيد، ومع ذلك قد يصل الترسيم الحدودي إلى تاورغا، وهي قصور ثلاثة تمتاز بنخيلها، تقع في طرف المجال الطرابلسي. (37)

سرت: موقع كبير على صورة مدينة على ساحل البحر، لها ثلاثة أبواب باب قبلي واخر شرقي وباب صغير إلى البحر، لهم فيه نخل وبساتين قليلة، ومراع كثيرة. (38)

4 – ساحل برقة:

في الحقيقة ان مصادرنا المعول عليها هنا لا تتحدث كثيراً عن مقومات هذه المواقع المتوسطية، ولا تكاد تلغيها، وبالتالي ومن خلال عرض بعض المعطيات حولها يمكن أن نستقري معلومات إضافية قادرة على إظهار ساحل برقة بشكل معتبر.

وفي هذا السياق نجد ابن حوقل، على سبيل المثال لا الحصر أثناء حديثه عن برقة، قال بان هذه الأخيرة: (قريبة من البحر الغربي ترد عليها المراكب بالمتاع، والجهاز، وتصدر منها بضروب من التجارة). (39) وبين هذه الأخيرة وبين ساحل البحر، يقول اليعقوبي، ستة أميال، وعلى ساحل البحر تقع يقال له (أجية)، بها أسواق ومحارس، ومسجد جامع، واجنة ومزارع، وثمار كثيرة، وموقع اخر يقال له: طليميثة، ترسى المراكب فيه في بعض الأوقات، وهو موقع

محصن بشكل جيد، يحميه سور من الحجارة، على مسافة عشرة أميال على البحر، وهو عامر بالناس والمراكب، للاتجار مع أهل الإسكندرية، اقتسم النفوذ فيه قبائل رواحة في غربيه، في حين تحكمت قبائل هيب في الأراضي من طلميثة الى الشرق، ثم يليه موقع الك انتفعت به قبائل البربر. (40)

ومرة أخرى تخذلنا المصادر في رسم صورة واضحة المعالم حول الجغرافية الساحلية لبرقة، التي لا نشك في انتشار قصورها وحصونها البحرية آنذاك، فهذه توكره موقع كبير وقديم احتفظ بقيمته الجغرافية، كان عامر ومزدحم بقوى من قبائل من البربر، استمدت نشاطها واستمراريتها من ملكيتها لأراض كبيرة وعامرة، وسواني لزراعة القطاني.

قافز: على مسافة مرحلتين من توكره حيث يقع هذا القصر في الجهة الشرقية لمدينة برنيق (بنغازي الحالية) على ساحل البحر، من أملاك قبائل رواحة. (41)

أجدابية: موقع مهم على هذا الساحل البحري لبرقة آنذاك، ولأهميته التاريخية نذكر رواية ابن حوقل كاملةً، فقد قال هي: (على صحصاح البحر من حجر في مستواه، بناؤها بالطين والآجر وبعضها بالحجارة وله جامع نظيف ويطيف به من أحياء البربر خلق كثير، ولها زرع بالبخس وليس بها ولا ببرقة ماء جار، وبها نخيل حسب كفايتهم وبمقدار حاجتهم، ووواليها القائم بما عليها من وجوه الأموال وصدقات بربرها وخراج زروعهم وتعشير خضرهم وبساتينهم هو أميرها، وصاحب صلاتها، وله من وراء ما يقبضه للسلطان لوازم على القوافل الصادرة والواردة من بلاد السودان. وهي أيضاً قريبة من البحر المغربي فترد عليها المراكب بالمتاع والجهاز وتصدر عنها بضروب من التجارة، وبه عين ماء عذب ولها بساتين لطاف ونخل يسير وليس بها من الأشجار إلا الآراك، وبها جامع حسن البناء بناه أبو القاسم بن عبيد الله، له سومعة مثمنة بديعة العمل وحمامات وفنادق كثيرة وأسواق حافلة مقصودة وأهله اغنياء من أملاك لواته،

ولها مرسى على البحر يعرف بالمحور، لها ثلاثة قصور) [42] بقي منه في عصر الإدريسي (إلا قصران، على مسافة أربعة أميال من البحر، تكثر فيه زراعة الشعير وضروب من القطاني والحبوب). [43]

هكذا أكتفي بهذا القدر من المعلومات في هذه الجزئية بما فيها من آثار العِمارة ما بَقِيَ إلى اليوم شاهِدًا على حِذْقِهم، وتَفَنُّنهم، دليل على تخلي الأعراب عن حياة البداوة والغزو، وبداية لاستقرارهم الحضري الذي تطلب منهم مراقبة سفن الروم، وإيجاد مَعاقِل حَصِيْنة وأمنة لمتساكينيها إبان الغزوات الأوروبية، بل أبعد من كل ذلك كانت مراكز لنشر الإسلام السني، وتوطين الفاتحين الجدد، وأداة للتوسع الزراعي، إذ ارتبط بهذه المواقع القيام بالعديد من الأنشطة الاقتصادية، مثل: الصيد البحري، والتجارة، لاسيما المتوسطية منها، وبالتالي أرى الانتقال إلى الجزئية الأخيرة ما يسلط المزيد من الضوء على الاشكالية المطروحة في هذا البحث.

ثانيا– أدوارها في التجارة المتوسطية:

هذه إذاً تقريباً أهم المواقع في الفترة التاريخية المناطة بالبحث، والتي لا يكاد تخلو منها مدن السواحل الليبية، والحديث عن هذه المواقع الساحلية يستدعي التوقف عند جزئية علاقتها بالتجارة المتوسطية، والتي يمكن من خلالها تسليط المزيد من الضوء على مقوماتها في ليبيا خلال العصر الإسلامي، حيث كانت تلك المراسي شاهداً على حركة التبادل السلعية بين ضفتي البحر المتوسط.

1 – السلع المتبادلة:

وبالنظر إلى كثرة المراسي على امتداد الساحل الليبي الأطول مقارنة ببقية البلدان المغربية، لصعوبة الالمام بها جميعاً، ولكيلا أطيل على القارئ سأقتصر الحديث عن أسواق برقة

ومدينة طرابلس لتوفر السلع القادمة من بلدان البحر المتوسط، على الرغم من أن المصادر التي بين أيدينا لا تتحدث بالتفصيل عن السلع القادمة من هذه البلدان إلى هذين السوقين الرئيسيين، فبرقة، وبها من التجار وكثرة الغرباء في كل وقت ما لا ينقطع طلاباً لما فيها من التجارة). (44)

ويبدو أن انتعاشاً تجارياً أكبر كان بين ميناء طرابلس ومواني جنوب أوروبا يعززه كلام لابن حوقل، يفيد بأن حركة المدينة التجارية المتوسطية خاصة، لكثرة ثرواتها الاقتصادية، (لا تنقطع بالمراكب القادمة من بلاد الروم والمغرب، تحط ليلاً ونهاراً وترد بالتجارة على مر الأوقات والساعات، صباحاً ومساءاً من بلد الروم وأرض المغرب بضروب الأمتعة والمطاعم). (45)

وبالتالي كانت التجارة المتوسطية لساحل ليبيا خلال الفترة المناطة بالبحث، مرتبطة بإنتاج الأرض والمصنوعات، اذ كانت طرابلس أنشط المراكز للتبادلات التجارية، فاكتسبت هذه المدينة أهمية اقتصادية كبرى، لما امتلكته من أراضي زراعيه تهيئها كغيرها من بلاد إفريقية والمغرب لأنّ تنتج مواد زراعيه متنوعة تفيض في أغلب الأوقات عن حاجة سكانها، لاسيما أنّ المصادر الجغرافية تخبرنا عن وفرة في إنتاج المنطقة الزراعي، وفرة نتجت عنها حركة تجاريه ليست أقل من حيث أهميتها عن بقية بلدان البحر المتوسط الجنوبية، ليس ذلك فحسب، بل انفراد بعض مدنها بإنتاج سلع تخصها فقط دون غيرها، وإذا ما أخذنا في الاعتبار إنتاج أراضي الساحل، فإنه لا يعكس في حقيقته إمكانيات المنطقة المختلفة، ولكي لا أطيل سأقتصر الحديث على منتجات مدينتي برقة وطرابلس، لعلاقتهم المباشرة بالتجارة المتوسطية.

وفي هذا السياق أجد نفسي ملزماً باللجوء الى كتاب الدكتور محمود بوصوة، دراسات في تاريخ ليبيا الوسيط، والذي تضمن العديد من المعلومات المتعلقة بتجارة الليبيين البحرية، وبعض مؤسساتها، والذي استمد صاحبه مادته التاريخية من المصادر الجغرافية، حيث ان المعطيات التي يتوفر عليه عمله هذا تكفي لملامسة بعض أنشطة المدن المنوه عنها، وصحيح

ان استنتاجاته هذه افتراضية تقع في دائرة التخمين العلمي، الا انها تضمنت إشارات جديرة بالتوقف عندها، والتنويه بأهميتها للتجارة المتوسطية للأراضي الليبية في الفترة التاريخية المناطة بالبحث، ولكي لا أقع في فخ تكرار النصوص الجغرافية المتعلقة بهذه الجزئية، اكتفي بنقل ما اراه يساهم في تسليط المزيد من الضوء على مقومات النشاط البحري لليبيا خلال الفترة التاريخية المناطة بالبحث.

فمدينة برقة: ينقل عن البكري، قوله:(هي مدينة دائمة الرخاء، كثيرة الخير تصلح السائمة على مراعيها، وأكثر ذبائح أهل مصر منها، ويحمل منها إلى مصر الصوف والعسل والقطران، وهو يصنع بها في قرية من قراها، يقال لها: (مقة)، فوق جبل وعر، وهي كثيرة الثمار من الجوز والأترج وأصناف الفواكه، وتتصل بها قطعة عريضة من شجر العرعر وفي الطريق من برقة إلى إفريقية، وادي مسوس، فيه قباب خربة وجباب يقال أن: عددها ثلاثمائة وستون، وفيها بساتين، وفي هذا الوادي التربة التي يغلى ويحضر منها العسل)، والسلع التي ذكرها البكري تضمنتها مصادر جغرافيه أخرى، ولذلك سنذكر سلعا غفل عنها، على سبيل المثال، فبعد أنّ يصف ابن حوقل مدينة برقة واتساعها، يقول:- (أنه على الرغم من أنها مدينة وسطيه، ليست بالصغيرة الرزية ولا الكبيرة الفخمة، فإنّ وجود أموالها جمة)، وأهمية نص ابن حوقل، تكمن في الضرائب التي كانت تدفعها برقة إلى السلطان، منذ القرن الثاني الهجري، فهي أموال معتبرة جدا بالنسبة لبقية ولايات الدولة العباسية، أضف إلى ذلك تنويهه بحجم الإنتاج الحيواني لهذا الإقليم، الذي جعل صناعة الجلود المصرية تتوقف على ما تنتجه هذه المدينة من جلود، فيقول:(إن هذه المدينة تنفرد بالجلود المجلوبة للدباغ بمصر).

وكذلك مادة القطران التي ذكرها البكري، ضمن سلعاً أخرى ينتجها إقليم برقة، نقلاً عن ابن حوقل بالتأكيد، الذي انفرد بطريقة عرضها، حتى بدأ لنا أنّ حركة هذه المدينة التجارية

الكبيرة، تعود إلى إنتاج القطران، الذي ليس في كثير من النواحي مثله، علاوة عن سلع أخرى لم يذكرها البكري، مثل: – الشمع، والزيت، والفلفل، وهي سلع في أكثر الأوقات فائضة بالرخص، لكثرة العرض منها محليا، الامر الذي استوجب تجارتها دولياً.

هذا وعلى الرغم من أنّ الإدريسي، ولسبب ما، قلل من إمكانيات المنطقة في القرن السادس الهجري، فإنه يؤكد ازدهارها في الفترة السابقة لعصره، بل يضيف سلعا أخرى غفل عنها سابقوه، فهذه المدينة البرية البحرية، كان بها من الغلات في سالف الزمان، القطن المنسوب إليها والذي لا نظير له من أصناف القطن، وكانت هناك ديار لدبغ الجلود البقرية والنمور الواصلة إليها من أوجله، وتخرج منها التربة المنسوبة إليها، فينتفع بها الناس ويتعالجون – فمن المحتمل أنّ تكون هذه التربة التي ذكرها البكري لتحضير العسل – والتي إذا ما خلطت بالزيت تشفي من داء الجرب والحكة وداء الحبة، وهي كريهة غبراء، إذا ألقيت في النار فاحت منها رائحة كرائحة الكبريت، وهي فظيعة الدخان كريهة الرائحة والطعم، غير مستساغه.

هكذا لا يقدم الإدريسي هنا صورة مدينه عانت كثيرا، في حين كان المؤلف غير المعروف لكتاب الاستبصار، والذي كان على بينة من حوادث عصره، ينقل كثيرا عن البكري ويحدد بدقة أنّ حيوانات اللحم المرباة في برقة، تجد طريقها إلى مصر، هي: – الضأن، وهي مشهورة لأنها كبيرة الحجم وسمينه.

أما مدينة طرابلس، فبالإضافة إلى أنها كانت منتجة للعديد من السلع التي كانت تنتجها برقة، عدا القطران، رغم عدم انفرادها بسلعة خاصة بها، وحتى تلك المعلومة الخاصة بنسيج حريري، يسمى:– اللباد، ليست مؤكده، فيعتقد جوتيان، بأن صناعة اللباد التي اشتهرت بها مدينة الطالقان في أقصى الشمال الشرقي من إيران، كانت تصدر من طرابلس إلى مصر، مضيفا أنّ هذه المادة تم تقليدها في المغرب الأوسط، وهكذا فإنّ اللباد سلعة غير طرابلسية وإنما يعاد

تصديرها منها، أو أنها من إنتاج طرابلس، غير ان محاصيلها الزراعية تميزت بجودة لا نظير لها في مدن بلاد المغرب وأفريقية، ففي هذه المدينة يقول ابن حوقل:(يوجد من الفواكه الطيبة اللذيذة الجيدة القليلة الشبه بالمغرب وغيره، كالخوخ ولفرسك والكمثرى، اللذين لا شبيه لهما بمكان، –أي امتياز تجاري– وبها الجهاز الكثير من الصوف المرتفع–أي باهض الثمن– وطيقان الأكسية الفاخرة الزرق والكحل النفوسيه الثمينة، ويضيف البكري معلومة تدعم أهمية المدينة التجارية، المستمدة من تنوع محاصيلها الزراعية والمعدنية أيضاً، فهذه المدينة كانت كثيرة الثمار والخيرات ولها بساتين جليله في شرقيها...، ولمدينة طرابلس فحص يسمى:– سوبجين، (سوف الجين حاليا)، يصاب فيه بعض السنين للحبة مئة حبه.

وفي الوقت الذي تميزت مدينة برقة عن غيرها بمادة القطران، فانه كان يتصل بمدينة طرابلس سبخة كبيرة تقع في شرقيها، يرفع منها الملح الكثير، هذا المعدن الذي يبدو للبعض غير ذي جدوى اقتصاديه، نظراً لرخص ثمنه في أراضي طرابلس، مثلاً، وأهمية ملح طرابلس يكمن في أنّ بلاد المغرب بصفة عامه لا تملك سباخاً تعادل سباخ الأرض الطرابلسية، فقد كانت مدن البندقية وجنوه في جنوب ايطاليا، تحصل على ملح إفريقية وعلى وجه الخصوص ملح طرابلس، على أنّ المراكب التي كانت قادمة من تونس، كانت تحمل –على ما يبدو– ملح طرابلس لجودته الأكبر. [46]

وفي نهاية هذه الجزئية أود التوقف عند سلعة الزيت، فقد كانت الزياتين، تمثل أهم ثروة في المناطق الساحلية من برقة وطرابلس، فقد أجاد أهل البلاد غراسة تلك الحاصلات والانتفاع بها، فتؤكد المصادر الجغرافية استمرار إنتاج الزيت وانتشار مزارعه في الفترة المناطة بالبحث، حول بعض القرى والمدن، ومنها: مدينة لبدة، فقيل أنّ زيتها كان يستخرج في وقته.[47] وبالتالي فقد قامت مدينة طرابلس عبر مينائها بنفس الدور الذي قامت به جربة في تجميع الزيت من

ناحيتها المجاورة لها، وتصديره في مرحلة ثانية نحو المدن الإيطالية والإسكندرية، وتأتي غابة زنزور في المقام الأول لأهميتها ووفرة انتاجها، فهي: غابة متسعة الأقطار ملتفة الأشجار، بها مياه عذبة، وكثرة شجرها الزيتون، وأكثره من الغرس القديم على نحو زيتون الساحل التونسي، يعظمونها أيما تعظيماً ليس لغيرها في قريتهم.(48)

ولابد ان زيتون القرى الساحلية الأخرى، كتاجورة، وكذلك زيت الجبل كزيت غريان، يصل الى ميناء طرابلس حيث يصدر بعضه الى المدن المجاورة والإسكندرية.

تكمن أهميته التجارية باعتباره متعدد الاستخدامات اليومية للسكان، إلا أنّ بعض السنوات شهدت قلة في إنتاج زيت الزيتون، حتى أنّ الناس وضعوا هذا الزيت على المفرقة لقلته، لكن ليست كل القرى متكافئة في إنتاج هذا المحصول الزراعي، مثل: سرت، التي التجأ تجارها إلى الدهاء التجاري مع التجار الأجانب النازلين بساحلها، فلايبعون ولايبتاعون الا بسعر قد أتفق جميعهم عليه، وربما نزل المركب بساحلهم موسوقاً بالزيت، وهم احوج الناس اليه فيعمدون إلى رقاق زيت فارغة فينفخونها، ثم يصفونها في حوانيتهم ليرى اهل المركب ان الزيت كثير، فلوا اقام المركب عندهم ما شا الله ما يقيمون، باعوا لأجل حكمهم.(49)

وبالتالي قامت حركة تجارية نشطة بما فيه من الكفاية على تبادل هذه السلع بغيرها من السلع الأخرى التي لا تقل عنها في أهميتها المتوسطية للساحل الليبي، كالخشب والنحاس والحديد والاصواف والجلود والمنسوجات وغير ذلك مما لا يسمح المجال بحصرها، وحيث أن الهدف من هذا العرض الموجز التنويه بما قامت به هذه السلع من دور في تواصل التجارة المتوسطية بين ساحل ليبيا وبلدان المتوسط، سأكتفي بهذا القدر من المعلومات على ان انتقل إلى جزئية الامتيازات التجارية لتسليط المزيد من الضوء على مقومات النشاط البحري لليبيا في الفترة المناطة بالبحث.

2 – الامتيازات التجارية:

تجرنا تجارة الملح سالفة الذكر بسبب شهرتها التجارية الكبيرة إلى مسألة الامتيازات التجارية الممنوحة للتجار الأجانب في مدن ساحل ليبيا، في شكل سلسلة من التفاهمات والاتفاقيات بين ولاة طرابلس وملوك الدول الأوروبية خلال العصر الإسلامي، وفي هذا السياق نلاحظ ان طرابلس لم تكن بمنأى عن الامتيازات التجارية للتجار الأجانب في بقية بلدان المغرب، وحيث ان هذه الامتيازات التجارية متشابهة من حيث المضمون في غالبيتها، رأيت التوقف عند بعضها للتدليل على ما ذهبنا إليه في هذا العمل.

وفي هذه الجزئية نفتقر إلى الإشارات الخاصة بمدينة طرابلس وبقية المدن الليبية في الاعمال العربية، الامر الذي يحيلنا الى الوثائق الأجنبية المبثوثة في متون المراجع المعربة، التي تنوه بعلاقات نشطة بين طرابلس والمدن الأوروبية خلال الفترة المناطة بالبحث، التي تنطوي في مضامينها على حقيقة مقومات النشاط البحري لليبيا، وبالتالي يبدو ان البحارة الصقليين وبحارة جنوب إيطاليا، وربما لحق بهم فيما بعد بحارة من جنوة وبيزا، كانوا قد غامروا بالمتاجرة مع مدن ساحل شمال افريقيا، بما في ذلك طرابلس، إذ ربط هؤلاء التجارة بالحكام المحليين عبر علاقات تجارية سلمية.

كانت العلاقات التجارية الأولى لطرابلس وأوروبا، تتم عبر صقلية، وجزر البحر الصقلي ولأرخبيل المالطي، وبنتلاريا، التي فتحها العرب في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، وبالتالي ستحافظ مدنها نابولي وامالفي على سبل استمراريتها وحيويتها التجارية مع مسلمي شمال أفريقيا رغم الصعوبات والتوترات البحرية بين الحين والأخر، فعرفت علاقتها بطرابلس خلال القرنين الثالث والرابع انتعاشاً اثرت من خلاله بمتاجرتها بمنتجات النخيل والنسيج

الصوفي والقطني.[50] وفي هذا السياق ينوه (ارشبالد لويس) بأهمية التجارة البحرية في العصر الوسيط، واما زيت الزيتون فكان يستورد من مناطق طرابلس والساحل (التونسي)، حيث يعاد تصديره الى صقلية وإيطاليا.[51] وما يعزز ذلك عثورنا على بعض الأسماء النشطة في التعاملات التجارية بين طرابلس وجزيرة صقلية، حيث نلاحظ في كتاب (سيرة جوذر)، قيام ابن وسيم الطرابلسي، بنقل شحنة من الشعير الى صقلية، في سنة مجدبة، على عدد من السفن المملوكة له، خرجت من ميناء طرابلس، بأمر من حسين بن يعقوب متولي البحر بعاصمة الفاطميين المهدية، يذكر أنه اتصل بي رجل يعرف بابن وسيم الأطرابلسي، من أرباب البحر والمراكب، يستعمل حظوته عند الامام الفاطمي، واتهم بالخيانة في شعير كان نفذ الأمر إليه بحمله إلى صقلية.[52] وبصرف النظر عن تعدد مضامين هذا النص فعلى الرغم من أنها المعلومة الوحيدة في هذا السياق إلا أنه لم يكن وحده ممن مارس عمليات التجارة المختلفة مع التجار الصقليين، فقد أرسل (أبويحيى) من طرابلس الى تاجر جنوي يدعى: (فيكوزوسترو)، مبلغ من المال على أن يحوله إلى شقيق أو ابن أبو يحيى الموجود في صقلية، لدواعي العمل، إلا أن بعض الصعوبات حالت دون وصول المبلغ إلى صاحبه، فأرسل التاجر الجنوي لتسديد المبلغ ست قناطر من النحاس لدفع ثمنها للتاجر الطرابلسي.[53] دليل على مدى عمق هذه العلاقات والثقة الكبيرة بين الوكلاء التجاريين في المنطقتين.

غير أن تراجع نسبي لأهمية ميناء طرابلس التجاري خلال الهجرة الهلالية منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، سرعان ما عاود نشاطه وحركته التجارية المعهودة مع قدوم النورمان إلى صقلية، الذين حافظوا على استمرار كثافة المبادلات التجارية بين طرابلس وصقلية في القرون التالية، وبالنظر الى القرب النسبي، والاهتمام المتزايد بمدن هذا الساحل، الامر الذي سيدفع بهؤلاء النورمان إلى فرض هيمنتهم على مدينة طرابلس بداية من

سنة 542هـ، للاستحواذ على مقوماتها التجارية ، إذ نجد روجار ملكهم يرسل إليها أعداداً من الصقليين لتعميرها، ومنح ميناء المدينة لتجار من صقلية ونابولي وغيرهم من التجار الايطاليين، دفعتهم امتيازات خاصة فغدت طرابلس سوقاً تجاريةً هامةً للإيطاليين، بدليل كثرة تردد السفن التجارية ونشاطها الملحوظ بين طرابلس وموانى صقلية، لاسيما ميناء سيركوزة.[54] هذا التطور والنشاط المعتبر لميناء طرابلس آنذاك يؤكده الإدريسي خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، بقوله: (إن ميناء شياكا بصقلية غاصاً دوماً بالسفن، إذ كانت تتردد عليه بصفة مستمرة سفن إفريقية وطرابلس الغرب) [55]

وبالنظر إلى أهمية ميناء المدينة الأخيرة بالنسبة لتجار صقلية نلاحظ وجود اتفاقيات بين الطرفين في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، بدليل وجود بعض تجار صقلية في طرابلس سنة 1444م، كانوا مهتمين بالمفاوضات الجارية بين الملك (الفونسو) والسلطان الحفصي (أبي عمر عثمان)، لتوقيع اتفاقية كانت قد صيغت بنودها أكثر من مرة، لم يوافق عليها الطرف الثاني، غير أنه في سنة 1477هـ تمكن الملك فرديناندو ملك صقلية وارغون من توقيع اتفاقية، كان من المقرر ان تشمل نظرياً طرابلس، على الرغم من خروجها عن سلطة حاكم تونس تقريباً، إذ كانت الغاية من المفاوضات تجارية محضة، فمنذ القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي كانت طرابلس تستورد من صقلية القمح الذي يعد المصدر الوحيد لأفريقية وطرابلس في سنوات القحط، والجوز والميعة الطبية السائلة وهي من أعظم الادوية، والسكر.[56] بالإضافة إلى أن التجار الصقليين والقشطاليين كانوا يتعاملون مع الموانئ الإفريقية، لتصريف بعض السلع ومبادلتها، وقد اجتذبت موانئ ساحل إفريقية معظم هذه التجارة، وهنا كانت موانى ساحل طرابلس نشطة لتردد الكثير من السفن عليها، فقدمت موانيها المساعدة اللازمة بإيوائها تلك السفن التي تعمل في الحركة التجارية بين موانئ مصر وبلاد الشام، حيث نصت إحدى البنود

الرئيسية في هذه الاتفاقيات، بإغاثة السفن الغارقة قرب سواحلها، والحوادث على ذلك كثيرة نكتفي بالإشارة الى إحدى سفن البندقية في سنة 1498م، قد غرقت قرب ساحل طرابلس وهي قادمة من الإسكندرية، محملة بسلع لتجار من العرب.(57)

والجملة الأخيرة تجرنا للحديث عن أهمية طرابلس في تجارة البندقية، حيث ذكرت وثيقة تعود الى سنة 971م رعايا البندقية كانوا يترددون على موانئ شمال إفريقيا، لاسيما المهدية وطرابلس، فأشارت الى ثلاث سفن واحدة منها كانت تتجه الى ميناء طرابلس محملة بالخشب والحديد والنحاس، لكنها حيث منعت البابوية لعدائها للمسلمين تصدير مثل هذه السلع الاستراتيجية لبلاد المسلمين، ومن ناحية أخرى احتكار تجار النصارى لهذه السلع خوفاً من تفوق تجار المسلمين في تجارتها، وبالتالي وقع تحجيمها لتحمل الواح الخشب لا تتجاوز في اطوالها خمسة أمتار وعرض 25سم، تلك التي لاتصلح لصناعة السفن، وسلع أخرى ومستلزمات منزلية.(58)

إذن تشير هذه الوثيقة إلى علاقة بحرية بطرابلس، أي وجود سفينة في ميناء البندقية ستتوجه نحو ميناء طرابلس أفرغت من الحديد والخشب الكبيرة واستبدالها بأحجام أصغر، فهي المرة الأولى التي يظهر فيها اسم طرابلس في وثائق البندقية كدليل على دور متوسطي مهم ونشط للساحل الليبي آنذاك.

ومن الطبيعي ان تحذوها مدن جنوب إيطاليا الأخرى، لاسيما انها كانت تعتمد على هذه التجارة المتوسطية، فرات أن من الأفضل ان يعم السلام مع مسلمي البحر المتوسط، ولسلامة مراكبهم وتحقيق المزيد من الأرباح التجارية، فسعت للحصول على ضمانات وامتيازات لذلك.

منذ بداية القرن الرابع الهجري – وربما قبل ذلك – كان امتياز استثمار ملاحات (راس المخبز)، (زوارة) خاصاً بفينيسيا، وقد احتفظت بهذا الامتياز لمدة خمسة قرون، عدا فترات قصيرة ومحدودة، فقد اشارت إحدى الوثائق الخاصة بفينسيا تعود إلى سنة 1321م، الى ملح راس المخبز قرب جربة، حيث عقدت اتفاقية تجارية في 9يوليو 1359م، بين ملك فينيسيا وأحمد بن المكي امير طرابلس وإفريقية الشرقية، وردت الإشارة إلى هذه الملاحات، شراء الملح بامتياز لها دون غيرها لحاجة أهلها لأغراضهم الخاصة، فضلا عن تزويد بعض المدن الإيطالية بهذه المادة، وذلك بموجب معاهدة تجارة وصلح بين الطرفين في عام ٧٥٧هـ/١٣٥٦م والتي حصلت خلالها على حق استغلال ملاحة رأس المخبز، مقابل دفع أجور وضرائب، فضلا عن الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الداخلة للموانئ الإسلامية والخارجة منها، وقد أعفيت بعض المواد من الضرائب عند التصدير، ومنها المواد المصنوعة في البلاد، والمواد الغذائية اللازمة للملاحين، ولحق بهذا المعنى الخمور المحمولة إلى طرابلس والمخصصة لرعايا البندقية، أما قنصل البندقية بطرابلس فقد أعطيت له الحرية التامة لتعيين نائب قنصل في أي بقعة من البلاد. (59)

ولا ريب في أن أولئك النصارى الذين أشار إليهم التيجاني في رحلته، وتحدث عنهم أثناء مروره بجربة سنة 707هـ/1308م، فذكر أنهم اعتادوا شحن كثيراً من السفن بها. (60) قصد بهم تجار البندقية، وفي نهاية العصر الإسلامي أقامت فينيسيا خدمات بحرية منتظمة باتجاه شمال إفريقيا، بما في ذلك طرابلس، عن طريق رحلات سنوية لسفنها.

وكانت لجنوة العلاقات نفسها التي كانت لفينيسيا، على الرغم من عدم وجود سلع ظاهرة مستمرة، مثل ما كان يمثله امتياز الملح بالنسبة لفينيسيا، فاكتفت على مايبدو في القرنين الثالث والرابع الهجريين/ التاسع والعاشر الميلاديين، بدور الوسيط في نقل السلع التجارية من لومبارديا

وفلاندرز والأندلس والشام، إلى مدن ساحل إفريقية بما فيها مدينة طرابلس، وأهمها على سبيل المثال لا الحصر: الفساتين والاقمشة الكتانية، والحرير، والسجاد، ومواد الصباغة، كالزعفران، واللك وهي مادة تستعمل في الصباغة تعطي لوناً أحمر، والنيلة، وهي نوع من الصباغ يستخرج من نبات النيل، يستورد في شكل قوالب من المشرق وبخاصة الإسكندرية، ومنها يستخرج اللون الأزرق والاحجار والتوابل، والنحاس والورق وملح النشادر، والأخير يستعمل في الدباغة، والمسك، والميروبالان وهو أيضاً يستعمل في الدباغة والصباغة يؤتى به من الهند، والعطور والتين المجفف، فضلاً عن الأخشاب المقطوعة من غابات الستريار، وغابات دواخل البندقية، وأخرى من مدن شمال إيطاليا. (61)

يبدو أن اسم هذه الأخيرة كان متعلق بالغارة التي قام بها فيليب دوريا، 1354م/755هـ/، فقد كانت طرابلس ضمن الموانئ التي شملتها المعاهدات التي أبرمت منذ سنة (1229م)، بين بيزا والسلطان الحفصي اتفاقية تجارية تشمل أراضي الدولة الحفصية، بما فيها مدينة طرابلس، إذ قام الجنويون بالاستيلاء على ميناء مدينة طرابلس، لم يكن عبثاً بل لعله للدور النشط الذي كانت تلعبه في النشاط التجاري المتوسطي مع تجار جنوة، بدليل العثور على نحو أربعمائة عقد تجاري يشير إلى ميناء طرابلس في الوثائق الجنوية بين سنتي 1139 و1142م، في ذلك ما ينوه عن مقومات ميناء المدينة في النشاط البحري آنذاك.(62)

وما يستوقفنا في هذا السياق عمليات السلب والنهب التي قاموا بها للمحلات التجارية بالمدينة، فضلاً عن اقتسامهم 1،800،000، فلورين ذهبي، وأسره 7 الاف من سكانها، غير ما يمكن أن يخفيه كل عنصر مهم فيها من المجدفين والمشرفين وأصحاب الشواتي (63)

وفي القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي ظهرت تجارة (فلورنسا)على حساب تجارة بيزا مع طرابلس، وإن لم تتوفر أية معلومات عن اتفاقيات أو وقائع عامة وهامة في هذا

الشأن، فليس مستبعداً حصول بيزا أيضاً، اسوةً ببقية المدن الإيطالية –البندقية وجنوة– على ضمانات لسلامة تجارتها في موانى ساحل إفريقية الحفصية آنذاك، وفقاً لأتفاقية 1234م، على الرغم من أنها الإشارة الوحيدة عند (برانشفيك) التي نلاحظ من خلالها ذكر طرابلس في تعاملها التجاري مع الأخيرة، إلا أنها كافية للتدليل على وجودها التجاري مقارنة بندرة حجمه في التجارة المتوسطية خلال الفترة المناطة بالبحث، فشرعت للأمن المتبادل للملاحة، وتعاطي رعاياها للتجارة واستقرارهم حتى في خارج مدينة تونس، لاسيما في الموانئ كبجاية جزئرة جربة.[64] الامر الذي يتناقض مع ما أوردته الباحثة مريم أجبوده في دراستها ، عن نشاط كبير لتجار بيزا في ميناء طرابلس، حيث يشحنون منها زيت الزيتون. [65] غير انه وبناءاً على ذلك حصلت فلورنسا التي ضمت إليها منذ سنة 1421م بيزا إلى سلطانها، تلك الحقوق التجارية الخاصة برعايا بيزا في ميناء طرابلس، والمتمثلة في قنصليتها وفندقها، إذ كانت لها أسوة بالبندقية خط تجاري إلى أعالي المغرب ينطلق من نابولي وساليرنو الى تونس وطرابلس، تحمل المنسوجات من طوسكانيه ومنتجات جنوب إيطاليا وصقلية، إلى موانى ساحل إفريقية الشرقي، بما في ذلك ميناء طرابلس.[66] وعدا ذكرها في اتفاقية 1358م بين أبي الحسن المريني وملك بيزا، وإن لم يكترث بها احمد ابن مكي صاحب طرابلس آنذاك، إلا أنها دليل على ما تمتلكه المدينة من مقومات للنشاط التجاري، الذي منحه الأخير بموجب اتفاقية 1359م مع الفنسيين في قصره بطرابلس. [67] ومع كل هذا فإن طرابلس كانت تفضل عقود ايجار تجارية لنقل الصوف من جزيرة جربة تحت راية بيزا بدلاً من جنوة. [68]

إن حركة النشاط التجاري/المتوسطي، توريداً وتصديراً، كانت مماثلة لتلك الحركة الجارية في موانى شمال إفريقيا، وقد أشارت اليها أبحاث (دي ماس لاتري)، ونلاحظ من بين السلع المنتجة في طرابلس العباءات الزرقاء والحمراء، وكانت سفن الروم في القرنيين الرابع

والخامس الهجريين/ العاشر والحادي عشر الميلاديين، تشحن بالزيوت وسلع أخرى مقابل المواد التموينية والمنتجات الزراعية المختلفة، وقد ذكرت عباءات اجدابيه، وملح زوارة المعروف، وهنا يتحدث عن نهب سفينة للأمير الجنوي (فنشقوير فيفالدي)، في مينا مالطا، من قبل سفينة تابعة للبابا، كانت تحمل تسعةً وسبعين شوالاً من الصوف، وتسع حزمات كبيرة من الجلد، وتسع ربطات من الحصر، وسلع أخرى قيمتها كلها ألف (دوكاتو) تم شحنها جميعاً من ميناء طرابلس.[69]

أما سفن فينيسيا فكانت تشحن من ميناء طرابلس بالزيت والملح، وتنقل إليها الأدوات الخشبية ثم بعد ذلك المنسوجات والخرز، فقد كان لها رحلتان تجاريتان في السنة، ضمن خط تجاري يعرف بخط: (مودة)، ينطلق من سيركوزة إلى ميناء طرابلس، حيث تفرغ من خلاله سلع من الدمقسي والفوستاني، (لباس شعبي خاص بالنساء)، وأقمشة أخرى متنوعة، مستوردة في الغالب من لومبارديا، تتشحن بدلاً منها زيت الزيتون، وخام الذهب وريش النعام، والشمع النحلي وغيرها من سلع ليبية فزانية، ثم يواصل الخط سيره باتجاه جربة وتونس وبجاية ومدينة الجزائر ووهران، ولعل ظهور اسم طرابلس في مفردات خط الترافق الملاحي والتجاري التابع لتجارة البندقية أيضاً، ما يعكس إلى حد كبير موقع ميناء طرابلس الهام لسيرورة هذه الاسفار التجارية، حيث يربط موانئ المغرب الأقصى بالإسكندرية، التي يتم فيها تفريغ سفن البندقية لسلعها، وتشحن منها سلع متجهة إلى طرابلس وتونس والجزائر.[70]

في حين كانت جنوة تصدر إلى طرابلس الذهب نقداً وسبائك، وخشب البناء والنبيذ والمشروبات الروحية، والحرير والقطن وتوابل الشرق، وتستورد القمح والصوف والزيت الخاص لصناعة الصابون وريش النعام والجلد والحبال والشمع وفواكه من افريقيا.[71]

هكذا قدمت مدينة طرابلس نفسها مفتاحاً للطريق البحري الذي يربط بين صقلية ومدن إيطاليا الأخرى ومع مدن المغرب وبين مصر، إضافة إلى ارتباطها بخط بحري مع موانى إفريقية، فمن جزيرة جربه تخرج المراكب باتجاه الساحل الليبي، إلى مرسى الاندلسيين، ثم إلى قصر الدرق، ثم الى جبل قنطير، وجبل قنطبير هذا هو موقع مجوف في البحر، ثم الى عقبيلات يدخل لها في محله في البحر، ثم الى مرسى مدينة طرابلس، ومرساها مأمون جيد، وبها دار لصناعة الأساطيل.[72] وحيث ان هذا البحث ليس خاصاً بطرابلس دون غيرها، إذ تشمل مقومات النشاط البحري لليبيا، بما فيها مدن ساحل برقة، والتي لم تكن بأفضل حالاً من طرابلس في توفر المعلومة التاريخية المنوه بها سلفاً، فمن المحتمل أن يكون امرؤها كانوا يراعون هذه الاتفاقيات الدولية، وعمل تجارها بمقتضاها، وهنا يشير (محي الدين ابن طاهر) في تشريف الأيام والعصور، وليس ابن الآبار كما ذكر محمود بوصوة، في معرض حديثه عن الاتفاقية الموقعة بين سلطان تونس الناصر وبين ملك أرغونه البرشلوني، بأنه يسمح بحق التجارة في كل أراضي دولته الممتدة من البر الغربي لتونس وإفريقية وطرابلس وثغورها وبلادها إلى ثغر الإسكندرية.[73]

وحيث إنه سبقت الإشارة إلى مقومات النشاط الاقتصادي لمدن الساحل الليبي موضوع بحثنا، بما فيها برقة، كانت مهيأة لاستقطاب الكثير من التجارة، وهي حقيقة تعززها بعض الوثائق التاريخية خلال الفترة المناطة بالبحث، منها: فتوى فقهية للفقيه ابن شبلون، (ت391هـ/1000م)، أي أنها قبل هذا التاريخ بقليل، تتحدث عن تجار اكتروا مركباً من صقلية إلى الأندلس فدفعتهم الرياح الى برقة، على الأرجح كان محملاً بالمتاع، حيث وقع خلاف بين التجار وصاحب السفينة، وفسخ عقد الكراء، ومن ثم قرر التجار المكوث ببرقة.[74] فضلاً عن

(وثائق الجنيزة)، فهذه رسالة مؤرخة بحوالي سنة 1064م، بان تاجراً تونسياً مقيماً في مصر طلب 100 برميل من الزيت من سوريا أو برقة. (75)

ويكفي أن تكون موانئ طبرق وبرقة وسرت المحطات التي تقدم المساعدة اللازمة للسفن المتجهة من الإسكندرية إلى تونس، أثناء عمليات التوقف الاضطرارية حين تتعرض لبعض المشاكل، مما يجعلها على علاقة بالتجارة العالمية، ولإن السلام ليس دائما في البحر المتوسط، فقد ذكر أن تاجراً من المهدية طلب من وكيله بالإسكندرية أن يعيد شحن سلعه عبر موانئ برقة وطرابلس في شكل حمولات صغيرة. (76) حيث أشاد البكري في زمانه بأهمية هذه المراسي البحرية، –على صغرها– فمن مرسى الإسكندرية الى مرسى طبرق، ثم إلى مرسى تيني، ثم إلى مرسى درني (درنه)، ثم إلى سوسة برقة، ثم إلى أجدابيه، ثم إلى سرت، ثم إلى لبده، ثم إلى طرابلس، فمنها إلى جبل قنطبير، ثم إلى عقيبلات، ثم إلى قصر الدرق ومنه إلى مرسى الأندلسيين، ثم إلى جزيرة جربة، فمرسى المهدية. (77) غير ان الإدريسي في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، أضاف إلى هذه القائمة من المراسي، في غرب طرابلس، مرسى مركيا، الواقع بين صبراته وزوارة، وفي ساحل برقة مرسى برنيق، بنغازي حالياً، وإلى الشرق منه على مسافة 50 ميلاً، نجد مرسى توكره، ثم بمسافة 50 ميلاً مرسى طليميثة، ثم مرسى لك. (78)

عموماً وبالنظر إلى حجم هذه التجارة المتوسطية يمكن التنويه ببعض الأفراد الذين كانوا يتعاملون بها، كبني ثابت على سبيل المثال لا الحصر، الذين اضطروا لترك طرابلس بعد اعتلاء بني مكي حكمها، كانوا على ما يبدوا تجاراً، وإن تجاراتهم كانت بحرية/متوسطية، حيث رحلوا إلى مصر ولكنهم فضلوا البقاء في الإسكندرية عن غيرها من مدن مصر التجارية، وامتهان هؤلاء التجارة البحرية/المتوسطية ليس بالأمر المستبعد خاصة أن ملاك السفن عادة ما كانوا من الأمراء والقادة والوزراء، كما ان ممارستهم التجارة في مدينة الإسكندرية التي جمعوا فيها ثروة

طائلة تعزز فكرة خلفية هؤلاء التجارية التي اكتسبوها في موطنهم الأصلي طرابلس، هذا وحين قرروا العودة الى مدينة طرابلس إثر وفاة ابن مكي استأجروا سفناً مسيحية ساعدتهم، فضلاً عن العون الذي تلقوه من عرب طرابلس، في استعادة إمارة طرابلس والتي ضمت إلى جانب منطقة طرابلس كل من جزيرة قرقنه وجزيرة جربه. [79] وبالتالي اتساع جغرافية طرابلس نتج عنها كثرة في الثروات الزراعية، وربما الصناعية التي أدت إلى استقطاب مراكب التجار الأجانب للتعامل مع تجارة طرابلس المتوسطية آنذاك، الأمر الذي تطلب تطوراً في معاملاتها التجارية مع هؤلاء نستقريها في الجزئية التالية.

3 – وسائل التعامل التجاري:

وبالنظر إلى استنتاجاتنا التاريخية الأخيرة، يبدوا أن اللجوء إلى فحوى النوازل الفقهية، ربما توضح مقومات إضافية ومتنوعة وأكثر ديناميكية لتاريخ التجارة المتوسطية لساحل ليبيا خلال الفترة التاريخية المناطة بالبحث، من منطلق يؤكد تكافؤ الفرص في التعامل التجاري بين مدن البحر المتوسط، فهذا تاجر من صفاقس يسافر بمال قراض نزل بطرابلس ليتسلم قرضاً أخراً، واستلم المال ورجع إلى صفاقس، ثم أنه قتل، ثم جاء مالك المال الطرابلسي.[80].وما يعزز حديثنا هذا ايضاً، نازلة عرضت على الإمام ابوالقاسم البرزلي، تتعلق بشركة قراض بين تجار من مدن صفاقس وقابس وتونس وطرابلس، وصقلية، كانت بنقود متفاوتة، فاعترضها قراصنة من النصارى في عرض البحر، فاقطعوها.[81]

أي بمعنى وجود شركة للقراض النقدي في طرابلس كدليل على دور في غاية الأهمية في التجارة المتوسطية لليبيا آنذاك، لا يقل عن نازلة أخرى حول تجار اكتروا مركباً من الإسكندرية إلى طرابلس أو غيرها، فعصفت بهم الرياح إلى سوسة، وكان يصحبها صاحب السلع هذه، او وكيله وهو من تجار طرابلس أو غيرها. [82] وما يتبع ذلك من وجود عمال للشحن والنقل

والتنقل بين الأسواق التجارية في مدن الساحل الليبي لاقتناء السلع وتحويلها الى أصحابها في مناطقها.

والملاحظة الأخيرة تقودنا إلى الاعتراف بوجود الوكلاء التجاريين في طرابلس على أقل تقدير، وهؤلاء لهم صلتهم بغيرهم من تجار المدن المتوسطية لتسير النشاط التجاري عبر معاملات خاصة بسهولة حركية راس المال، ومرة أخرى تنقصنا المعلومة الصريحة في هذه الجزئية، غير أن تناثر بعض الإشارات هنا او هناك، قد تصلح للتدليل على نشاطها النقدي بما فيه الكفاية لقيام تجارة متوسطية معتبرة، حيث سئل المازري، (ت536هـ/1141م)، عن قيام بعض التجار بشركة من أجل التنقل إلى صقلية، بقصد شراء الحبوب، وحملوا معهم دنانير مرابطيه وطرابلسية من الذهب الجيد، وعند وصولهم أمر صاحب السكة في صقلية بسبك تلك النقود، وأدمج فيها ربع وزنها من الفضة، وحولها إلى دنانير ربعية ليس لها رواج إلا في صقلية.[83] وبالتالي ليس من المستبعد ان يقدم الكثير من التجار في موانئ ليبيا أنذاك على التعامل بها، فضلاً عن الصكوك إذ تذكر الأوراق استخدام وثائق الجنيزة لها، ففي رسالة مؤرخة بسنة 1063م، أرسل تاجر من طرابلس ليبيا إلى الفسطاط، بصك قيمته 200دينار.[84] على أن اكتفي في هذه الجزئية بما قاله (ارشبالد لويس) دليل أخر على ما قدمه تجار طرابلس على اقل تقدير في حركية تداول الأموال في قيام التجارة المتوسطية، أي أن سعر صرف الحولات والشيكات في العالم الإسلامي، 10 في المئة، وهو صرف مالي في العديد من جهات المسلمين بسبب تنقل تجار البصرة وبلاد فارس إلى مراكز التجارة في جدة عند نهاية طريق الحج، وسجلماسة، وهم كذلك في طرابلس الغرب، وبيروت ومصر.[85] وبالنظر إلى ندرة معلوماتنا حول هذه المعاملات المالية في باقي مدن ساحل ليبيا خلال الفترة المناطة بالبحث، بما فيها مدن

برقة، فاني أرى أن تجاراً ليبيين قد تعاملوا بالعديد منها، لدواعي التجارة المتوسطية، وبالأخص مدن الساحل البحرية ذات العلاقة.

وبحجم هذه الاتفاقيات والتبادلات التجارية بين ضفتي البحر المتوسط كانت القرصنة البحرية، على الرغم من التزام الجانبين باحترام المواثيق بينهم، فقد لاحظ (اتوري روسي) ازدياداً للنشاط القرصاني في البحر المتوسط، منذ القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، لاسيما في مدينة طرابلس، بداية من سنة 1181م، باستيلاء قراصنة طرابلس على سفينة لبيزا تحمل قمحا رمت بها الريح إلى مرسى ماكري شرقي طرابلس، وانتهاءاً بسنة 1493م، بتعرض ثلاث سفن من البندقية للنهب، وتحويلها إلى طرابلس، حيث قسمت كغنيمة.[86] متناسياً ان اول عمليات القرصنة قد قام بها البيزنطيون سنة 65هـ، على ساحل مدينة درنة، بنهبهم لأموال المدينة وأخذهم للأسرى عنوة، غير من قتل فيها، كزهير بن قيس البلوي واصحابه.[87] شاهداً على روح القرصنة التي سادت آنذاك سواء عند المسلمين أو المسيحين، فانتشرت أوكارهم في جزر المتوسط وموانئه مستقلة داخلياً بتشجيع من السلطات الرسمية التي كانت تشاركهم التمتع بقسط من أسلاب القرصنة، وحيث ان المجال لا يتسع هنا للتفصيل أكثر، أكتفي بهذا القدر من المعلومات دليلاً على رؤيتنا المقترحة في هذا الموضوع.

الخاتمة:

لقد افضى بنا هذا البحث الذي أردنا من خلاله الكشف عن مقومات التجارة المتوسطية لساحل ليبيا في العصر الإسلامي، الى مجموعة من النتائج يمكن أن تكون ثمرة هذا العمل المتواضع، نلخصها في الآتي:

جسد البحث ان المواقع الساحلية في ليبيا خلال هذا العصر، هي عصب مقومات ذلك النشاط المتوسطي، وهو ما عكسته الأدبيات التراثية المتمثلة في كتب الجغرافيا والرحلات، كما

تميزت أغلب المواقع بوجود ظاهرة التخصص، أي ان يتجمع جمع من التجار في سوق خاصة بها، كسوق الزاوية وسوق زنزور.

تبين أن مواقع الساحل الليبي في العصر الإسلامي، قد اقترنت بالمشهد المتوسطي فاستمدت كينونتها من سيطرة القبائل القوية عليها، التي كانت قائمة على نشاطها في مجالاتها الزراعية المتنوعة بمنتجاتها، كمصدر لقوتها واهميتها، فازدادت مقومات عمرانها على الساحل البحري، فاستوطنوها، كصرمان وأبي عيسى ولبده وتوكره مثلاً، غير ما ذكرناه من المدن الرئيسية كطرابلس.

أشار البحث إلى ان طرابلس من خلال مينائها كانت اهم موقع تجاري على ساحل ليبيا آنذاك، بالنسبة لحجم التجارة العالمية، لوجود البيئة الحضرية التي تمكنت من أن تقرر مقومات نشاطها البحري مع الأخر في مباني للحماية كالسور الذي بناه هرثمة ابن اعين في جهة البحر، ومحارس لحراستها من العدو القادم من البحر، كبرج الشعاب.

أفصح البحث عن الصبغة الاقتصادية لطرابلس خصوصاً القائمة على التجارة المتوسطية، التي من مقومات نشاطها البحري وجود الإنتاج الزراعي المحرك لها بالدرجة الأولى، ثم الحرفي/الصناعي، حيث مثلت السلع المتبادلة القاسم المشترك لانتقالها بين مدن ساحل ليبيا وبين المدن الإيطالية، كالبندقية التي أخذت الملح من ملاحات طرابلس وأتت سفنها إليها بالأقمشة المصنوعة كملابس لسكانها، والأخشاب والنحاس.

ظهرت أهمية الامتيازات التجارية التي منحت للتجار الايطاليين على وجه الخصوص، بمقابل مكاسب ربحية للطرفين، المكانة التي صارت عليها طرابلس أسوة بمدن المهدية وتونس وبجاية آنذاك، فحظيت بالامتيازات نفسها من حيث إقامة التجار فيها كتجار بيزا وجنوة، وتجار صقلية، فأقامت كل فئة منهم فندقاً لتجاراتهم، فضلاً عن تواجد لكل منها قنصلها الخاص.

أفرز المجال البحري لطرابلس مواكبتها للتطور التجاري المتوسطي بظهور فئات تجارية قادرة على منافسة نظرائهم من التجار الأجانب، وانفتاحهم على الاخرين، كابن وسيم الطرابلسي، وأبويحي، وبني ثابت، فأوصلوا إلى غيرهم تجارتهم.

فاعلية التجارة المتوسطية أدت بتجار طرابلس إلى مواكبة التطور الحاصل للمعاملات التجارية في بقية المدن البحرية، فقامت بدورها في النشاط التجاري من حيث ارتباطها بمفاصل التجارة العالمية، ففيها تعامل تجارها بالدينار الطرابلسي، والقروض المالية، وكراء السفن، والوكلاء التجاريين في كل سوق، والحوالات، والصكوك، وغير ذلك من المعاملات القائمة على هذه التجارة المتوسطية.

الهوامش

(1) كريستوف بيكر: بحر الخلفاء، تاريخ المتوسط الإسلامي من القرن السابع إلى القرن الثاني عشر الميلادي، ترجمه: جان ماجد جبّور، المكتبة الشرقيّة، بيروت، 2018م، ص145.

(2) المرجع نفسه، ص203.

(3) المرجع نفسه، ص98.

(4) التيجاني: رحلة التيجاني، دار الفرجاني للنشر، طرابلس، د.ت. ص206-207.

(5) برانشفيك: تاريخ افريقية في العهد الحفصي، نقبه الى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م، ج1، ص351.

(6) الإدريسي: كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، 1989م، ج1.

(7) العبدري: رحلة العبدري، تحقيق علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين للطباعة والنلر والتوزيع، ،1999م، ص76.

(8) التيجاني: رحلة التيجاني، ص210.

(9) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(10) المصدر نفسه: ص211.

(11) برانشفيك: تاريخ افريقية في العهد الحفصي، ج1، ص351.

(12) التيجاني: رحلة التيجاني، ص319.

(13) المصدر نفسه، ص218.

(14) القاضي النعمان: كتاب المجالس والمسايرات، تر الحبيب الفقي وزملاءه المطبعة الرسمية الجمهورية التونسية، 1978.ص254.

(15) البكري: كتاب المسالك والممالك، تحقيق، أذريان فان ليتوفن واندري فيري، الدار العربية للكتاب، طرابلس، تونس، 1992م، ج2. ص653.

(16) KOtLIa.un tcmoignage d.Ai. Bakri…In Antibuites Africaines.TXXII.1986. P85

(17) التيجاني: رحلة التيجاني، ص213-214.

(18) المصدر نفسه، ص214.

(19) المصدر نفسه، ص215-216.

(20) المصدر نفسه، ص219-220.

(21) المصدر نفسه، ص214-218.

(22) البكري: كتاب المسالك والممالك، ج2، ص650.

(23) برانشفيك: تاريخ افريقية في العصر الحفصي، ج1، ص425.

(24) العبدري: رحلة العبدري، ص82.

(25) برانشفيك: تاريخ افريقية في العصر الحفصي، ج1، ص427.

(26) التيجاني: رحلة التيجاني، ص247.

(27) المالكي: كتاب رياض النفوس، تحقيق بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، ص135.

(28) المصدر نفسه، ص248.

(29) التيجاني: رحلة التيجاني، ص240.

(30) المصدر نفسه، ص249-250.

(31) ابن حوقل: صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1979م، ص68.

(32) رحلة العبدري، ص82. التيجاني: رحلة التيجاني، ص258.

(33) ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر، طبعة بيروت 1992م، ج6، ص369.

(34) رحلة التيجاني، ص247.

(35) المصدر نفسه، ص216-217.

(36) ابن بطوطة: رحلة أبن بطوطة، دار صادر، بيروت، 1964م، ص21.

(37) القلقشندي: صبح الاعشى في صناعة الانشأ، المؤسسة المصرية للتأليف، القاهرة، د ت، ج7، ص381. حسن الوزان: وصف افريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد الحجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2. 1983م، ج2، ص107-111-146.

(38) البكري: كتاب المسالك والممالك، ج2، ص651.

(39) ابن حوقل: صورة الأرض، ص70.

(40) اليعقوبي: كتاب البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988م، ص106.

(41) الإدريسي: كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص315-316.

(42) ابن حوقل: صورة الأرض، ص69.

(43) الإدريسي: كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص311.

(44) ابن حوقل: صورة الأرض، ص69.

(45) المصدر نفسه: ص70.

(46) محمود بوصوة: دراسات في تاريخ ليبيا الوسيط، منشورات فاليتا، مالطا، 2004م، ص110-113.

(47) الإدريسي: كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص308.

(48) التيجاني: رحلة التيجاني، ص214-215.

(49) البكري: كتاب المسالك والممالك، ج2، ص651.

(50) كاملو منفورني: إيطاليا في الاحداث البحرية الطرابلسية، ترجمة عمر الباروني، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م، ص22.

(51) ارشبالد لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ترجمة احمد محمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د ت، ص253.

(52) منصور الجوذري: سيرة الأستاذ جوذر، تقديم وتحقيق محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادي شعيرة، دار الفكر العربي، د ت، ص87.

(53) بونو سلفاتوري: العلاقات التجارية بين بلدان المغرب وإيطاليا، ترجمة عمر الباروني، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1986م، ع1، ص312.

(54) منفورني: إيطاليا في الاحداث البحرية الطرابلسية، ص27.

(55) الإدريسي: كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، 600.

(56) تقي الدين الدوري: صقلية وعلاقتها بدول البحر المتوسط الإسلامية، دار الرشيد، بغداد، 1980م، ص166.

(57) اتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م، ترجمة خليفه التليسي، الدار العربية للكتاب، ط2، 1991م، ص155.

(58) منفورني: إيطاليا في الاحداث البحرية الطرابلسية، ص19-20.

(59) اتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م، ص156.

(60) التيجاني: رحلة التيجاني، ص126.

(61) الطيبي: جوانب من النشاط الاقتصادي ص451-452.

(62) محمود بوصوة: دراسات في تاريخ ليبيا الوسيط، ص273 الهامش

(63) منفورني: إيطاليا في الاحداث البحرية الطرابلسية، ص38.

(64) برانشفيك: تاريخ افريقية في العصر الحفصي، ج1، ص56-57.

(65) مريم محمد عبد الله اجبوده: التجارة في إفريقية وطرابلس الغرب خلال العصرين الموحدي والحفصي، جامعة الزاوية، 2013م، ص155.

(66) منفورني: إيطاليا في الاحداث البحرية الطرابلسية ص46-47.

(67) اتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م ص147.

(68) محمود بوصوة: دراسات في تاريخ ليبيا الوسيط ص275.

(69) اتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م، ص156.

(70) منفورني: إيطاليا في الاحداث البحرية الطرابلسية ص45.

(71) اتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م، ص157.

(72) البكري: كتاب المسالك والممالك، ج2، ص760.

(73) محي الدين بن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور، ليبيا في كتب التاريخ والسير، اختيار وتصنيف احسان عباس ومحمد يوسف نجم، دار ليبيا، بنغازي، 1968م، ص266.

(74) البرزلي: جامع مسائل الاحكام، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م، ج3، ص646

(75) محمود بوصوة: دراسات في تاريخ ليبيا الوسيط، ص264.

(76) المرجع نفسه: ص263-264.

(77) البكري: كتاب المسالك والممالك، ج2، ص761.

(78) الإدريسي: كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص313.

(79) محمود بوصوة: دراسات في تاريخ ليبيا الوسيط، ص275.

(80) الونشريسي، ج8، ص203-204.

(81) البرزلي: جامع مسائل الاحكام، ج3، ص463.

(82) الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب، تحقيق محمد الحجي واخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، ج8، ص208

(83) البرزلي: جامع مسائل الاحكام، ج1، ص595.

(84) محمود بوصوة: دراسات في تاريخ ليبيا الوسيط ص265.

(85) ارشبالد لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ص263.

(86) اتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911م، ص161.

(87) ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب في اخبار المغرب والاندلس، تحقيق كولان وليفي بروفنسال، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس، 1983م، ج1ن ص33.